دراسات خاصة

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التكيف الفعّال:

تقييم الأدوار الثقافية والاجتماعية في مكافحة تغير المناخ

إعداد: د. رغدة البهي

تحرير: أحمد عاطف

العدد 25 - ديسمبر 2023

دراسات خاصة

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير التنفيذي
مصطفى ربيع

نائب رئيس التحرير
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية
علي صلاح
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
شريف هريدي
محمود قاسم
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

التكيف الفعَّال:

تقييم الأدوار الثقافية والاجتماعية في مكافحة تغير المناخ

د. رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة الدراسة:

ركزت المناقشات المعنية بتغير المناخ لفترات زمنية ممتدة على الأسباب الفيزيائية والعوامل المادية والأنشطة البشرية، بيد أن هناك تساؤلات مُلحة دفعت إلى الاهتمام بالعوامل غير المادية، ولاسيما الاجتماعية والثقافية، مثل: كيف تؤثر معتقدات البشر وموروثاتهم الثقافية في استجاباتهم للظواهر المناخية والعمليات البيئية؟ وهل يمكن للأعراف والعادات الاجتماعية والفجوة بين الجنسين والمستوى المعيشي، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية أن يؤثر سلباً أو إيجاباً في تغير المناخ؟ ولا شك أن تلك التساؤلات تزيد تعقيد ظاهرة تغير المناخ ذات الطابع العالمي، وتسلط الضوء على العلاقة بين الهوية المجتمعية والسلوكيات البيئية، وبين الثقافات السائدة وفاعلية الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ

وتتزايد أهمية دراسة تأثير الاستجابات الثقافية والأوضاع الاجتماعية في تغير المناخ على الرغم من التحديات التي تكتنف ذلك، ولاسيما أنه يتطلب إشراك الفئات المهمشة والضعفاء في تصميم وتنفيذ تدابير التكيف، إما بطرق بسيطة تشمل تخزين المياه العذبة أثناء الفيضانات، ورفع مستوى المنازل القريبة من البحر وغير ذلك، وإما بطرق أكثر تعقيداً وارتباطاً بالمرونة الاجتماعية والاقتصادية؛ لتتطلب تحسين سُبل العيش والحد من ضعف الفئات الاجتماعية المُعرضة بشكل خاص لمخاطر تغير المناخ، وهو ما يتجلى في عدد من الحالات والنماذج الدولية التي تتضح فيها العلاقة بين البيئات الاجتماعية والثقافية وتغير المناخ.

أولاً: تأثيرات متبادلة بين البيئات الاجتماعية والثقافية وتغير المناخ

1- العوامل الاجتماعية:

تتعدد العوامل التي أدت إلى تصاعد الاهتمام بالعلاقة بين البيئي والاجتماعي، ويأتي في مقدمتها تعدد التأثيرات التي تتعرض لها المجتمعات الفقيرة والمهمشة عالمياً على الرغم من تراجع إسهامها في تغير المناخ من ناحية، وتبني نهج "من أعلى إلى أسفل" لمكافحة تغير المناخ مع إيلاء القليل من الاهتمام بتجارب المجتمعات المحلية وبيئاتها المتغيرة من ناحية أخرى. وانطلاقاً من ذلك، دفع البنك الدولي بأن التغيرات المناخية تؤجج ظاهرة انعدام المساواة العالمية، ليتحمل الأشخاص الأشد فقراً والأكثر

ضعفاً وطأة هذه التغيرات. ومع تصاعد آثار تغير المناخ عالمياً، تتفاقم معاناة الملايين من الأشخاص الضعفاء جراء جملة من التحديات غير التقليدية كتلك التي تتصل بالأحداث المتطرفة، والهجرة، والنزوح القسري، وفقدان الهوية الثقافية، وغيرها[1].

فمن المؤكد أن تغير المناخ له تأثيرات اجتماعية واسعة تطال صحة المواطنين، وتؤثر بالسلب في المناطق المُعرضة للفيضانات أو الجفاف؛ إذ توجد البلدان والمجتمعات الفقيرة الأكثر عُرضة لتغير المناخ في مناطق مُعرضة وبشدة لمختلف الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موزمبيق (المُعرضة للفيضانات)، والسودان (المُعرض للجفاف)، وبنغلاديش (المُعرضة للأعاصير). وعادةً ما تقع الأحياء الفقيرة والعشوائيات في أراضٍ مُعرضة للانهيارات الأرضية والفيضانات وتآكل ضفاف الأنهار، فيما يستقر الأثرياء ورجال الأعمال في مناطق آمنة. كما يُفاقم تغير المناخ الإجهاد الحراري ومشكلة نقص المياه والآفات والأمراض الخطرة، ما يزيد من الضغط المستمر على الأراضي والتربة وموارد المياه. وحتى إذا تمتع المزارعون بخبرة واسعة في مجال التكيف مع بيئاتهم المعقدة والمتنوعة والمُعرضة للمخاطر، تزداد صعوبة التنبؤ بتوقيت سقوط الأمطار ومواسمها على تعاقب الفصول، ما يزيد من صعوبة تحديد مواعيد الزراعة والبذر والحصاد والسُبل المُثلى للحفاظ على المحاصيل والحيوانات خلال فترات الجفاف.

ونادراً ما يحصل الفقراء على تأمين يغطي الخسائر المادية الناجمة عن العواصف أو الأعاصير، ولا يمكنهم تكبد تكلفة الرعاية الصحية اللازمة عند تفشي مرض الملاريا، وغيره من الأمراض الناجمة عن تغير المناخ. وتتراجع اختياراتهم البديلة لكسب العيش عندما تغرق مواشيهم في الفيضانات، أو عندما يهلك الجفاف محصولهم الزراعي، ولا يملكون النفوذ السياسي الكافي للمطالبة بنظام للإنذار المبكر. وتكافح المجتمعات الفقيرة بالفعل للتعامل مع التحديات الحالية المتمثلة في الفقر والصدمات المناخية. ومن شأن تغير المناخ أن يقوض قدرة كثيرين على التأقلم في أحيان، والبقاء على قيد الحياة في أحيان أخرى[2].

وفي سياق متصل، أوضح البنك الدولي أن بعض الفئات الاجتماعية مُعرضة بشكل خاص للكوارث المناخية، وخاصة النساء، والأطفال، وذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية، والعمال المهاجرون، والنازحون، وكبار السن، وغيرهم من المهمشين اجتماعياً. وتتجلى أوجه عدم المساواة على مستويات عدة تشمل البلدان الغنية والفقيرة، والأغنياء والفقراء، والرجال والنساء، وبين الأجيال وبعضها. وسلطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، الضوء على الحاجة إلى حلول مناخية تتوافق مع مبادئ العدالة الإجرائية والتوزيعية لتحقيق نتائج إنمائية أكثر فاعلية، وخاصة أن الفئات الأكثر ضعفاً تتأثر بدورها بالتدابير المتخذة للتصدي لتغير المناخ. وفي غياب السياسات الشاملة والمتكاملة، قد تُسفر الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ عن عواقب غير مقصودة، كأن تضع أعباءً مالية أكبر على الأسر الفقيرة، فتؤدي السياسات التي تتوسع في الاعتماد على النقل العام إلى ارتفاع أسعار خدمات النقل على سبيل المثال، ما قد يؤثر بشكل غير متناسب في الأسر الفقيرة.

ويظل التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول عدة هو إشراك المواطنين غير المعنيين بتغير المناخ من ناحية، وحشد جهود المؤمنين بتلك القضية ممن سيتأثرون بتداعياتها بصور غير متناسبة من ناحية أخرى. إذ تتزايد أهمية إشراك مختلف المواطنين في الاختيارات المتخذة بشكل شفاف، مع ضمان الوصول

تحذير الأمم المتحدة من أن مياه العالم في خطر

حذر تقرير صادر عن الأمم المتحدة، في مارس 2023، من أن الاستخدام غير المستدام للمياه يهدد الهدف المخطط له وهو "الوصول إلى المياه والصرف الصحي للجميع بحلول العام 2030"

سكان العالم:
8.02 مليار

استخدام المياه: الزراعة هي أكبر قطاع يستخدم المياه

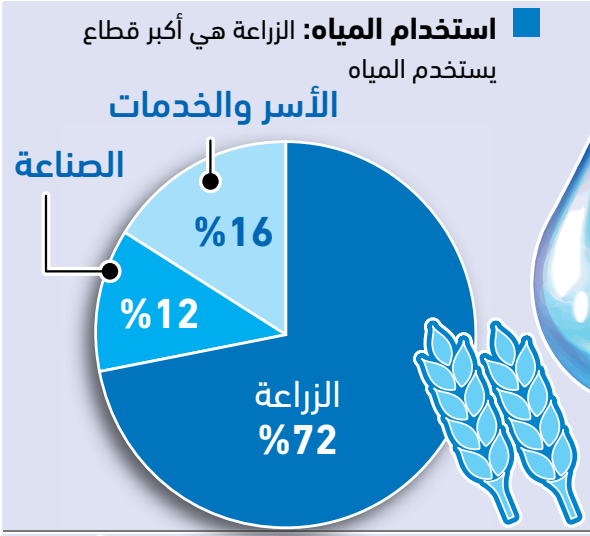

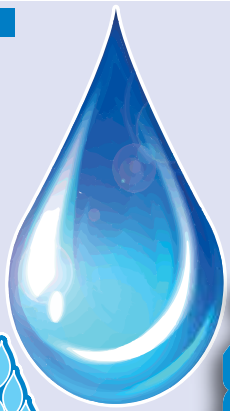

مياه الشرب: واحد من كل أربعة أشخاص في جميع أنحاء العالم ليس لديه ما يكفي من المياه الصالحة للشرب
2 مليار

الصرف الصحي: واحد من كل ثلاثة أشخاص ليس لديه مرافق لغسل الأيدي في المنزل، بما في ذلك ثلاثة أرباع الذين في أفقر الدول
2.3 مليار

كفاءة استخدام المياه: تحسنت بنسبة 11.5% بين عامي 2015 و2019، من 17.4 دولار إلى 19.4 دولار للمتر المكعب

تغير المناخ: أحداث الطقس المتطرفة تجعل المياه أكثر ندرة وتلوثاً. وارتبط ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوارث العالمية في السنوات العشرين الماضية بالمياه، مما تسبب في أضرار وصلت قيمتها إلى 700 مليار دولار

الصحة: يموت يومياً أكثر من 2300 شخص ، بما في ذلك 700 طفل دون سن الخامسة، بسبب أمراض ناجمة عن المياه غير المأمونة والصرف الصحي وسوء النظافة

المصدر: United Nations 2023 Water Conference, OECD, Reuters

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

إلى المعلومات المتاحة عن مخاطر المناخ والنمو الأخضر، وإشراك مختلف المجتمعات في بناء القدرة على الصمود بدلاً من اعتبارهم مجرد مستفيدين، لأن القيادات المجتمعية هي الأقدر على تحديد الأولويات، وتصميم وتنفيذ برامج الاستثمار التي تستجيب لاحتياجات مجتمعاتها الخاصة اعترافاً بأهمية المعرفة العلمية والمحلية في جهود مكافحة تغير المناخ[3].

وانطلاقاً مما سبق، تعددت الجهود الرامية إلى دمج تغير المناخ في السياسات الوطنية والمجتمعية من خلال "النتائج القائمة على الأدلة" بقيادة المجتمعات المحلية، وتبادل الدروس المستفادة من مجموعة من المبادرات التي تركز على إدارة الموارد الطبيعية[4]. وأسفرت تلك الجهود عن بروز مفهوم "التكيف المجتمعي" باعتباره نهجاً يُسهّل عملية التعلم التي تزيد من المرونة والقدرة على الاستباق؛ فالمقصود ليس الاستجابة للأحداث والصدمات المناخية، بل تعزيز القدرة على حل المشكلات المناخية من خلال عمليات معقدة شاملة تكفل القدرة على توقع الصدمات المستقبلية بشكل إيجابي لا يحافظ على الوضع الراهن، إنما يستبق تحديات المجتمعات الضعيفة، ويدعم مسارها التنموي، ويُشرِك مختلف أصحاب المصلحة لمجابهتها[5].

كما يدور جوهر ذلك المفهوم حول دعم المجتمعات المحلية، وتمكين الفئات الاجتماعية الأضعف من بلورة الاستجابات المجتمعية للتغيرات المناخية على نحو أفضل[6]، ودمج المعرفة والقدرات والأولويات بما يراعي مختلف البيئات الاجتماعية، وتحقيق التكيف الفعال والمستدام، وتمثيل السكان الضعفاء بشكل مناسب، وخلق مرونة اجتماعية طويلة المدى، واعتماد أساليب تشاركية مبتكرة لمساعدة المجتمعات على تحليل أسباب تغير المناخ وآثاره، ودمج المعرفة العلمية والمجتمعية بشأن تغير المناخ، والتخطيط لتدابير التكيف، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية الحاليّة والمستقبلية[7]. إذ إن التكيف المجتمعي مع تغير المناخ هو عملية يقودها المجتمع بناءً على أولوياته واحتياجاته ومعارفه وقدراته التي ينبغي أن تُمكن مختلف المواطنين من التخطيط لآثار التغيرات المناخية ومجابهتها.

2- العوامل الثقافية:

برز الارتباط بين الأبعاد الثقافية والتغيرات المناخية، بالنظر إلى الترابط العضوي بين ما هو ثقافي وبيئي، وظهر في هذا الإطار مفهوم "ثقافة التكيف"؛ والذي يدور حول وجود اختلافات في طبيعة المعرفة التي يستوعبها مختلف الأفراد والجماعات عن التغيرات المناخية، وهي الاختلافات التي تستتبعها اختلافات أخرى جذرية في ممارسات التكيف عالمياً، لتتطلب تفسيراً ثقافياً يأخذ في اعتباره القيم والمعرفة والمعتقدات والهويات والإدراكات. إذ لا يمكن فهم الاختلافات الدقيقة بين دول الجنوب العالمي على صعيد التكيف مع تغير المناخ بمعزل عن تلك العوامل، كما لا يمكن فهم الاختلافات الحادة بين استجابات الدول الساحلية والأخرى الحبيسة في سياقات إقليمية مختلفة بمعزل عن التباينات الثقافية في ممارسات واستراتيجيات التكيف[8].

وفي مجال التكيف مع تغير المناخ، ثمة اعتراف متزايد بأهمية الثقافة في تشكيل عمليات التكيف ونتائجها، رفضاً للاعتماد المفرط على الأساليب العلمية والتقنية في التعامل مع تداعياتها، وانتقاداً للتركيز المفرط أيضاً على الجوانب المادية لتغير المناخ وإخضاعها للقياس الكمي، بما في ذلك الخسائر البشرية، وتكاليف إزالة الكربون، والآثار الاقتصادية، وغير ذلك. فتلك الجوانب تقع في صميم السياسات

يوم الأرض 2023.. حقائق وبيانات

يُحتفل بيوم الأرض في 22 إبريل من كل عام، ويَحتفل به حوالي مليار شخص في أكثر من 190 دولة

المصدر: Sky News, Earth Day

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

الحكومية، لكنها لا تفوق الأبعاد الثقافية لتغير المناخ أهمية، ولم يعد ممكناً التعاطي مع التداعيات الكارثية للتغيرات المناخية بمعزل عن الرموز والمعاني والمعتقدات والقيم والأعراف السائدة لأنها هي التي تضفي المعنى على تلك التغيرات من ناحية، وتحدد أفضل السُبل للاستجابة لها من ناحية أخرى. فهي تؤثر، على سبيل المثال، في تقييم مختلف المواطنين لطبيعة المخاطر المناخية، ومدى قدرتهم على تحملها، ومدى تقبلهم للمعلومات المناخية، وغير ذلك. وعليه، يمكن القول إن كيفية فهم هؤلاء المواطنين لتغير المناخ والاستجابة له، هي مسألة ثقافية في المقام الأول، وإن فهمها يضيف عمقاً كبيراً لفهم عمليات التكيف مع تغير المناخ على نحو أفضل[9].

وتقع الثقافة في القلب من الاستجابات المجتمعية للتغيرات المناخية ذات الطابع العالمي، وتهدد هذه التغيرات الأبعاد الثقافية للحياة البشرية وسُبل العيش التي تشمل الجوانب المادية والمعيشية والهوية وتماسك المجتمع والشعور بالمكان. وبعبارة أخرى، فإن هناك أبعاداً ثقافية مهمة للكيفية التي تستجيب بها المجتمعات للمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية وآليات التكيف معها؛ لأن أحد الجوانب البارزة في الاستجابة لهذه التغيرات يتعلق بالتكيف مع مخاطرها من خلال الاستجابة الفعالة لها أو توقع حدوثها. ولا يعني ذلك الانتقاص من أهمية الأبعاد الثقافية في عمليات التخفيف من آثار التغيرات المناخية؛ لأنها تؤدي دوراً في تأطير التغيرات المناخية كظاهرة عالمية من ناحية، ولأنها جزء لا يتجزأ من الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة وأساليب الحياة ذات التأثير المباشر في انبعاث الغازات الدفيئة من ناحية أخرى.

ويمكن القول إن العلاقة بين الثقافة والتكيف مع تغير المناخ هي علاقة ديناميكية وانعكاسية؛ إذ إن تحديد المخاطر، وسُبل الاستجابة، ووسائل التنفيذ، كلها أمور تتوسطها الثقافة. كما أن تغير المناخ يؤثر في الثقافات السائدة التي قد تكون عوامل تمكين أو عوائق أمام التكيف. ومن المُرجح أن ينجو عدد قليل من الثقافات الوطنية من تأثير تغير المناخ في العقود المقبلة، ولاسيما في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية من ناحية، وقد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم ظاهرة النزوح وانكسار الروابط المعنوية بين البشر وأماكن معيشتهم ما يؤثر في انتماءاتهم الجغرافية ذات الصلة بهوياتهم المكانية وثقافاتهم الوطنية من ناحية أخرى. ومن ثم، فإن الارتباط بالمكان يبرز كعامل مهم للتكيف مع تغير المناخ في المناطق التي من المُرجح أن تتأثر فيها الأوضاع المعيشية بشكل متزايد.

وعلى صعيد متصل، تدفع بعض التقديرات بأن قيم العالم المادي وما بعد المادي هي التحدي الأكبر لجهود التكيف مع تغير المناخ، وأن الآثار الناجمة عن هذا التغير لن تكون سلبية إلا في أُطر ثقافية مرجعية بعينها، وأن الهجرة إلى أماكن جديدة لتأمين مصادر الرزق قد تسهم بشكل إيجابي في عملية التكيف عبر فتح فرص اقتصادية جديدة في مناطق أخرى أقل تضرراً من تبعات تغير المناخ[10].

ويؤكد الرؤى السابقة عدد من المنظمات الدولية البارزة، وفي مقدمتها اليونسكو التي ترى أن تغير المناخ يمثل أحد أكبر التهديدات التي تواجه الثقافة اليوم؛ لأن تزايد الحرائق والفيضانات والجفاف والتصحر يهدد التراثين الثقافي والطبيعي. كما ترى أن الثقافة مورد رئيسي للتكيف مع تغير المناخ بالنظر إلى ممارسات التراث الثقافي غير المادي التي قد تساعد المجتمعات على التكيف مع هذا التغير،

الأنهار الجليدية الشهيرة في العالم ستختفي بحلول عام 2050

من المتوقع أن تختفي بعض أكثر الأنهار الجليدية شهرة في العالم بحلول العام 2050 بسبب الاحتباس الحراري، مهما كان سيناريو ارتفاع درجة الحرارة، حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في نوفمبر 2022

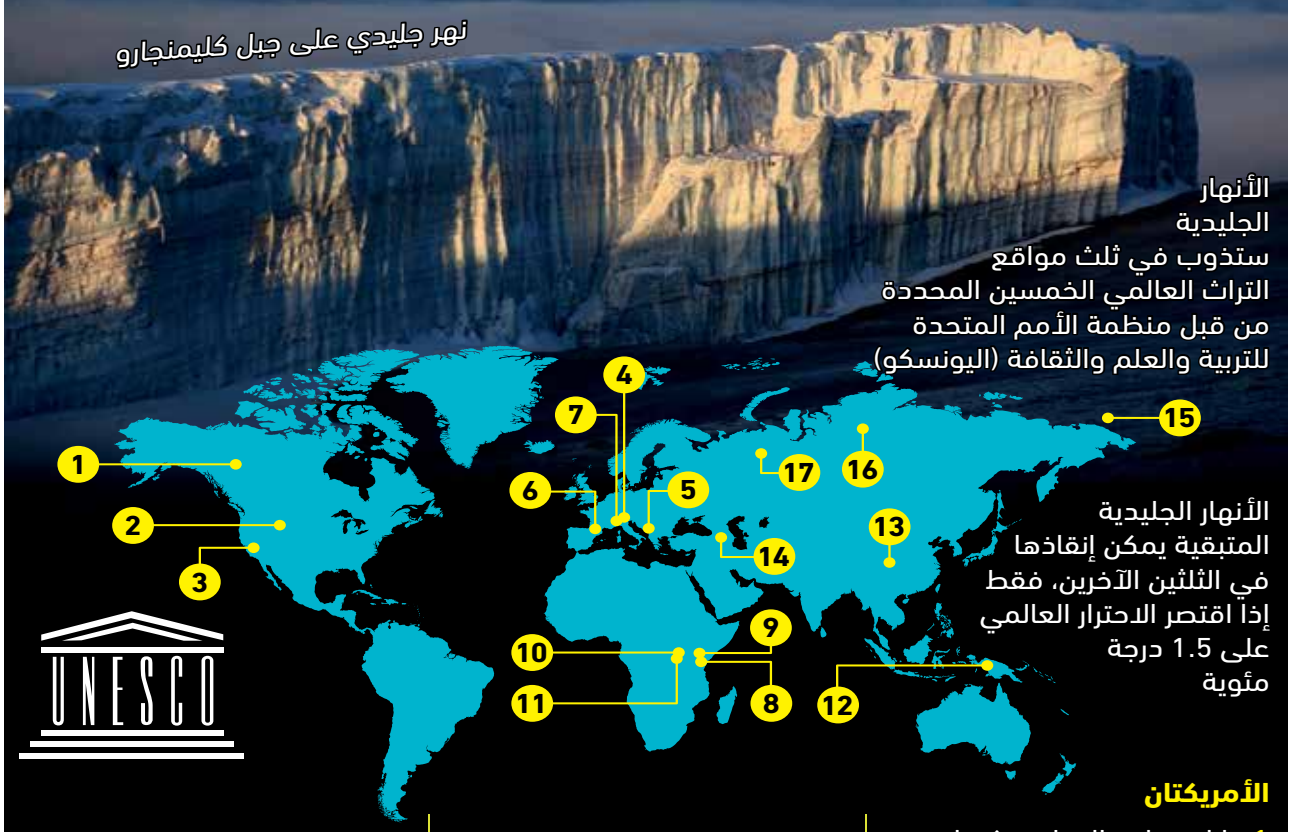

الأمريكتان

1. بارك نهاني الوطني، كندا
2. بارك يلوستون الوطني، الولايات المتحدة
3. يوسمايت بارك، الولايات المتحدة

أوروبا

4. دولوميتس، إيطاليا
5. بارك دورميتور الوطني، الجبل الأسود
6. بيرينيه مونت بيردو، فرنسا وإسبانيا
7. الحلبة التكتونية السويسرية ساردونا ، سويسرا

إفريقيا

8. بارك كليمنجارو الوطني، تنزانيا
9. جبل كينيا / الغابة الطبيعية، كينيا
10. بارك جبال روينزوري الوطني، أوغندا
11. بارك فيرونغا الوطني، جمهورية الكونغو الديمقراطية

جنوب شرق آسيا

12. بارك لورينتز الوطني، إندونيسيا

آسيا

13. imhkgmky ذات المناظر الخلابة والتاريخية، الصين
14. غابات الهيركان، إيران
15. النظام الطبيعي لمحمية جزيرة رانغل، روسيا
16. هضبة بوتورانا، روسيا
17. غابات فيرجن كومي، روسيا

المصدر: UNESCO
© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الصور: Newscom

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

بما في ذلك الممارسات التقليدية لإدارة الأراضي والمياه، واستراتيجيات الأمن الغذائي، والهندسة المعمارية التقليدية ومواد البناء، وغيرها. كما ترى منظمة اليونسكو أن هناك التزاماً دولياً يقع على عاتقها لمعالجة تأثير تغير المناخ في الثقافة، وتعزيز الأدوار التي تؤديها الثقافة في العمل المناخي العالمي من خلال المناطق الطبيعية المحمية بموجب اتفاقية التراث العالمي، وحماية التراث غير المادي والمعارف التقليدية، ودعم المؤسسات الثقافية. إذ تؤدي مواقع التراث العالمي الطبيعي التابعة لليونسكو دوراً مهماً في حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من الانبعاثات الكربونية إن حظيت بالحماية الكافية من التهديدات المحلية والعالمية[11].

واتصالاً بذلك، يمكن الدفع بأن مواقع التراث الثقافي والطبيعي قد تتحول إلى ملاجئ محتملة على الصعيدين الجسدي والنفسي أثناء حالات الطوارئ المناخية. وقد تكون مصدراً محتملاً للتعافي والمصالحة في أعقاب النزاعات الطائفية المرتبطة بالتغيرات المناخية. بجانب الإبداع الثقافي الذي يقدم حلولاً ناجعة للتحديات البيئية في ظل تعدد الأدوار التي قد يؤديها الفنانون والمؤسسات الثقافية في العمل المناخي. وفي هذا السياق، قال المدير العام المساعد لليونسكو لشؤون الثقافة، إرنستو أوتون: "إن الثقافة مورد مهم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. إن إلحاح أزمة المناخ يعني أننا لا نستطيع الانتظار لدمج الثقافة في العمل المناخي العالمي"[12].

وتلخيصاً لما سبق، يمكن القول إن الثقافة تتقاطع مع التكيف مع التغيرات المناخية، لتدفعه قُدماً أو تعوق تقدمه، مع الاعتراف بالنقص النوعي في الدراسات المعنية بانعكاسات التغير في المعتقدات والأعراف والممارسات الثقافية بمرور الوقت في مسارات التكيف بوصفه عملية طويلة الأمد ومتغيرة باستمرار. وتم التعبير عن ذلك بشكل أفضل من خلال مصطلح "مسار التكيف" لتسليط الضوء على كيفية ظهور المسارات التكيفية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياقات اجتماعية وبيئية معينة وعلى نطاقات متعددة، ما يعمق من فهم كيفية تشكيل إرث التكيف السابق ومساراته المستقبلية. ومع ذلك، فإن معظم الأدبيات تستخدم فقط فكرة مسارات التكيف كنهج للتخطيط من خلال تحديد خيارات التكيف المختلفة والطرق التي يمكن من خلالها تحقيقها، ثم يحدد الباحثون التغييرات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية اللازمة للتحول إلى هذه المسارات بما في ذلك الاستثمار المالي، وتخصيص الموارد، وإنشاء البنية التحتية، وغير ذلك.

والأهم من ذلك أن مصطلح "الاجتماعي الثقافي" هو شامل ويتضمن جميع المتغيرات غير القابلة للقياس والتي تُخلّف أثاراً بيئية، بيد أن التفاعل المعقد والديناميكي بين العمليات البيئية وتلك المتغيرات هو المحرك الرئيسي لمسارات التكيف من القاعدة إلى القمة. فالتغيير التكيفي هو المفتاح لإعادة الإنتاج الثقافي مع مرور الوقت؛ فلا ينظر المزارعون من سكان تايال الأصليين في تايوان، على سبيل المثال، إلى الأعاصير باعتبارها كوارث، بل كجزء طبيعي من الحياة اليومية. وبالتالي، فإن الكوارث البيئية ليست بالضرورة منفصلة عن المجتمع. ومع تغير الأوضاع المناخية، تتغير بالضرورة الأعراف الثقافية والمعتقدات والأفكار والتوقعات والتنظيم الاجتماعي[13].

ثانياً: الفرص والتحديات

تعتمد نجاعة الجهود الدولية المعنية بمكافحة تغير المناخ على جملة من المحددات التي تشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والتوجهات الثقافية، والسمات المجتمعية، وغيرها. ومن ثم، فإن تصميم وتنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ يتطلب معالجة الضمانات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ووضع الاعتبارات دون الوطنية في الاعتبار، وتصنيف تأثير تغير المناخ باعتباره تهديداً عابراً للقومية، **وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق جملة من الفرص والتحديات التي يمكن الوقوف على أبرزها على النحو التالي:**

1- الفرص:

من شأن الاعتراف بتلازم العلاقة بين البيئات الاجتماعية والثقافية من ناحية، وتغير المناخ من ناحية أخرى، أن يحقق جملة من المكاسب المرجوة التي تدور حول تعزيز التعبئة المجتمعية ضماناً لحلول تشاركية ينخرط فيها المتخصصون والمتطوعون، وتسهيل بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة والمنظمات المجتمعية، والتحول الجذري في طبيعة جهود مكافحة تغير المناخ ليقودها المجتمع انطلاقاً من تفعيل جودة الممارسات المحلية، وتبني نهج يكفل إدارة الموارد الطبيعية من خلال التركيز على أساليب ذات مردود عالمي، والحفاظ بسهولة على التنوع البيولوجي، وضمان الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية بما يكفل التناسب بين الأولويات القُطرية والحد من تغير المناخ، وتعزيز التغيرات المنهجية في السياسات الوطنية بما يحقق مختلف الأهداف التنموية، ودمج مخاطر تغير المناخ في المبادرات التي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، وتكييف مبادرات التنمية المجتمعية بما يضمن عدم تعرض مكاسب التنمية لأي تهديدات جراء تغير المناخ[14]. **وعموماً، يمكن إجمال أهم المكاسب والفرص الناجمة عن تضمين الأبعاد الاجتماعية والثقافية في تدابير مكافحة تغير المناخ في النقاط التالية:**

أ- الفهم الأعمق للنظم الطبيعية: لا شك أن مكافحة تغير المناخ تتطلب حلولاً مبتكرة وفعالة، وأن الأنظمة الطبيعية التي يعتمد عليها ملايين البشر عالمياً هي معقدة بطبيعتها، وأن الأنشطة الزراعية والتعدينية وغيرها من أنشطة بشرية تدر أرباحاً مادية تتلاعب بالتوازن الدقيق لتلك الأنظمة. فعلى الصعيد العالمي، تشهد معظم الأنظمة البيئية تراجعاً، إن لم يكن انهياراً في البعض منها. وعلى المستوى المحلي، يؤثر تغير المناخ سلباً في تلك الأنظمة على اختلاف الخدمات التي تقدمها. ومن هذا المنطلق، فإن إيلاء الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والثقافية من شأنه أن يعمق فهم المزارعين للطبيعة وتوازن أنظمتها الدقيق على نحو يكفل إدارتها بشكل مستدام، وتحديداً فهم كيف ستتأثر النظم البيئية بالتغيرات العالمية، وماهية إجراءات التخفيف والتكيف التي يمكن اتخاذها وإلا فاقم المزارعون المشكلات البيئية العالمية.

ب- ممارسة "البحث العملي التشاركي" (PAR): يستدعي الاهتمام بالعلاقة الديناميكية بين البيئات الثقافية والاجتماعية من ناحية، وتغير المناخ من ناحية أخرى، نماذج بحثية يُنشئ دمجها جميعاً بشكل فعال "مجتمع الممارسة" الذي تدور أبرز سماته حول خلق علاقة متشابكة بين المزارعين والعلماء، والتعويل على التفكير العلمي والنقدي المستنير، ودمج مختلف الفئات المجتمعية بما في ذلك

النساء والفقراء الذين عادةً ما يتم تجاهلهم، وتطوير المعارف والقدرات لتعزيز القدرة على حل المشكلات. وفي إطار "البحث العملي التشاركي"، ينخرط الجميع في وضع الأجندة، واقتراح الحلول، وتحديد المخرجات. وهذا ما يسهم في وضع جدول أعمال مفتوح يمكن تطويره بالتعاون مع مختلف الفاعلين بما يضمن قدرتهم على المشاركة الفعالة، وبما يكفل جمع البيانات وتحليلها وتقاسم المسؤولية عن النتائج بينهم جميعاً. وبذلك تصبح مكافحة تغير المناخ عملية تشاركية تقودها مختلف القوى المجتمعية بشكل متسق دون إملاءات من أعلى أو أجندات خفية[15].

ج- ضمان تحقيق العدالة المناخية: تشمل المخرجات المتوقعة لتضمين العوامل الثقافية والاجتماعية في جهود مكافحة تغير المناخ ذات الطابع العالمي، تمكين مختلف الفئات الفقيرة والمهمشة من التكيف مع هذا التغير؛ إذ إن هذه الفئات أميل للعيش في مناطق هي الأكثر تضرراً من الكوارث المناخية والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية. ويتحقق ذلك التمكين من خلال تدريب تلك الفئات على خيارات معيشية وتقنيات تكنولوجية تقاوم تغير المناخ، وتزيد من كفاءة استخدام الموارد المائية المحدودة. وهو ما يعالج بدوره الأسباب الجذرية لضعف قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، عبر الرصد الواقعي للفجوات الأساسية التي تعاني منها تلك المجتمعات.

د- تجاوز سلبيات آليات المكافحة التقليدية: تتسم جهود مكافحة تغير المناخ التي تُفرض "من أعلى إلى أسفل"، بالبيروقراطية والنخبوية وعدم الاستدامة، وتركز على مشروعات تقنية وهندسية في صورة مشروعات البنية التحتية الصلبة مثل جدران الفيضانات ونقل التكنولوجيا. فيما تتضمن استراتيجيات مكافحة تغير المناخ "من أسفل إلى أعلى"، جملة من القضايا المهمة التي لا تحظى بالاهتمام الكافي عادةً، على شاكلة بناء رأس المال الاجتماعي، وإحداث تحولات في السلوكيات والممارسات المحلية، وتحسين مهارات ومرونة السكان المحليين. ومن شأن إيلاء الاهتمام بتلك العوامل أن يضمن استدامة الحلول المناخية، ويمهد الطريق لتطبيق الحلول المحلية، ويأخذ المعارف التقليدية في الاعتبار. وعليه، تصبح تدابير المكافحة أكثر فاعلية واستدامة ومرونة؛ لأنها تنبع من الداخل ولأجل الداخل ويتقبلها الداخل[16].

هـ- التخطيط التكيفي المحلي: إن ضمان استدامة جهود مكافحة تغير المناخ "من أسفل إلى أعلى"، يكفل تثقيف المزارعين بالتغيرات المحتملة في مواسم سقوط الأمطار، وتعديل مواسم الزراعة، واختيار المحصول الأفضل للزراعة. ومن شأن تلك المخرجات أن تحقق ما يُطلق عليه "الإنتاج الغذائي الذكي مناخياً" الذي لا يتحقق دون دورات تدريبية تحذر من مخاطر تخزين المياه وزراعة المحاصيل في الأراضي المرتفعة والجافة لمواجهة زيادة الفيضانات، وإعادة التصميم المحلي لهياكل المباني للتخفيف من الخسائر الناجمة عن الأعاصير الشديدة والفيضانات وتآكل التربة، وزيادة القدرة على الصمود في وجه تآكل السواحل مع خلق سُبل عيش محلية مستدامة. ويتصل بذلك ما يُسمى "التحليل القائم على أساس السلوك" الذي يعكس الثقافات المحلية والبيئية والحيوية، ويوفر الفرصة للمشاركة المحلية المستدامة والتنظيم الذاتي لتفعيل جهود مكافحة تغير المناخ، بل ورفع كفاءة العمل المناخي المجتمعي "المحلي" في أُطر شبكية تقدم مبادرات طوعية تكفل التنوع والتجانس المحلي والتعاون ومشاركة الجميع على نطاق أوسع[17].

سنوات قليلة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري

أظهرت دراسة صادرة في نوفمبر 2023 أنه من دون تخفيض سريع لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل العام 2030، فإن العالم لديه فرصة بنسبة 50% فقط للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة

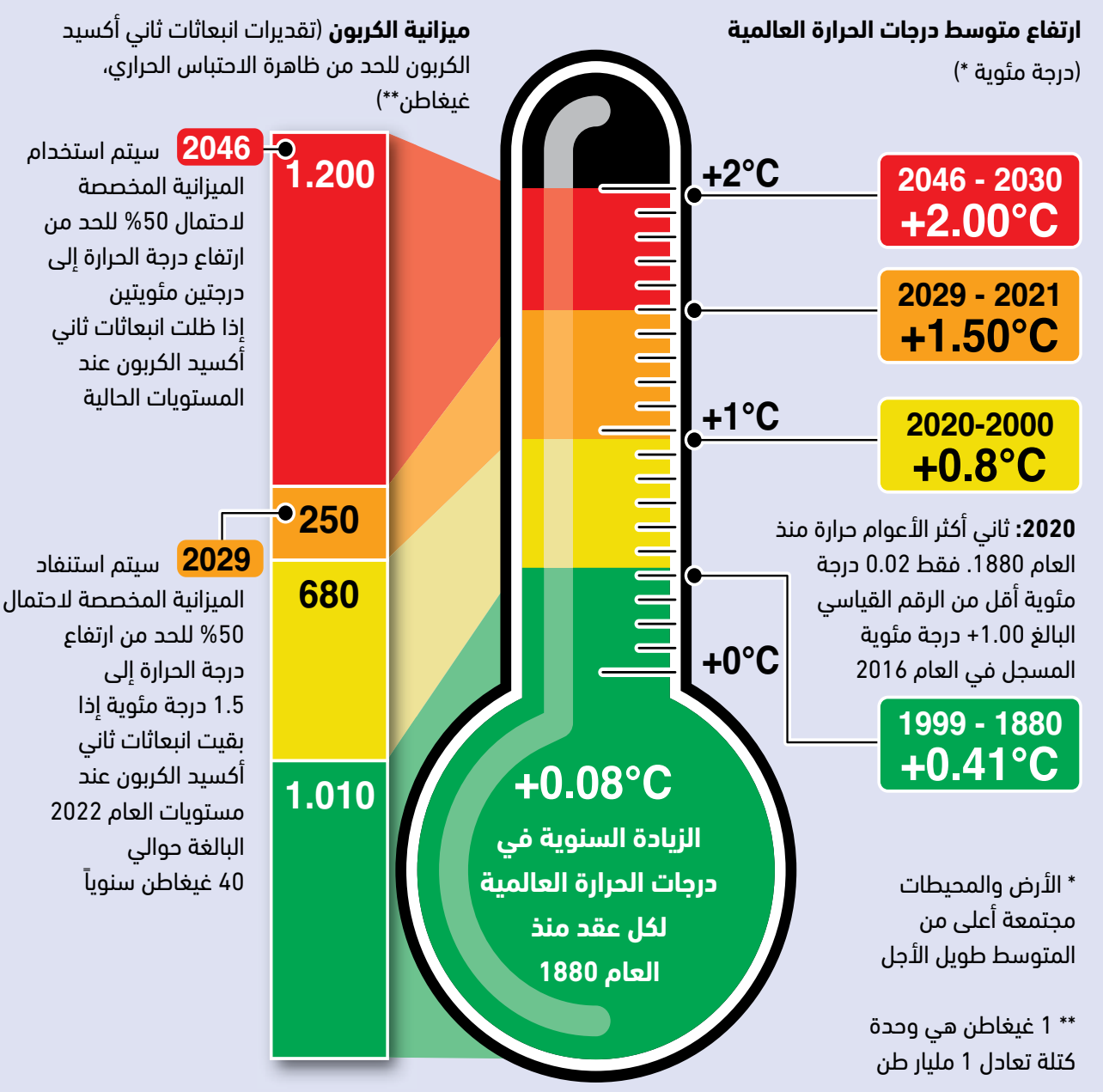

المصدر: Imperial College London, Nature, NOAA

© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

ويُستخلص مما سبق أن الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بتغير المناخ، يسهم في تنفيذ أنشطة التنمية المجتمعية التي تعزز قدرة السكان المحليين على العيش في مناخ متقلب، ويولد استراتيجيات التكيف من خلال عمليات تشاركية تضم مختلف أصحاب المصلحة بالاعتماد على المعايير الثقافية القائمة، ويعالج شواغل التنمية المحلية، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لأنه يعالج الآثار التي يعاني منها المواطنون بالنزول إلى واقعهم؛ إذ مواجهة التأثيرات وبناء القدرة على التكيف وتوليد الاستجابات.

2- التحديات:

على الرغم من الترابط العضوي بين جهود مكافحة تغير المناخ من ناحية، والبيئات الثقافية والاجتماعية من ناحية أخرى، فإنه يُثير جملة من التساؤلات المطروحة على صعيد الحدود الفاصلة بين التقلبات والتغيرات المناخية، والعلاقة بين التكيف المجتمعي وفاعلية تنفيذ سياساته على المستوى الواقعي، وطبيعة المخاطبين بذلك النوع من التكيف، وكيفية تناسبه مع برامج التكيف واسعة النطاق. فقد روجت بعض المنظمات غير الحكومية التنموية والوكالات الدولية للتكيف الثقافي والمجتمعي بوصفه آلية تشاركية تكفل تحقيق التنمية المجتمعية، بيد أن التركيز المفرط على المبادرات المجتمعية قد يكون حالماً، وربما يعطي انطباعاً خاطئاً عن تجانس المجتمعات في الوقت الذي تشهد فيه أشكالاً سافرة من أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وهذا ما يعني أن الاهتمام بالبيئات الاجتماعية والثقافية، على أهميته، لا يكفي بمفرده، ويستلزم تحولات ومداخل شاملة تكفل إحداث تغيرات جذرية في سياسات مكافحة التغيرات المناخية، كي تكمن في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وليس في البنية التحتية والتكنولوجيا فحسب[18].

وفي اتجاه مضاد للفرص السابقة الإشارة إليها أعلاه، يشير الواقع على الأرض إلى صعوبة تحقيق ذلك؛ نظراً لمجموعة من الأسباب، التي يأتي في مقدمتها المفاهيم الخاطئة عن "المجتمع"؛ إذ غالباً ما يُستخدم ذلك المفهوم للإشارة ضمناً إلى مجموعات متجانسة من الأشخاص ذوي الثقافات والقيم والتطلعات والأهداف المشتركة. ومع ذلك، فإن ثمة اختلافات داخلية بين السكان المحليين، وتمايزات حادة في الأولويات والاحتياجات ونقاط الضعف والقدرات البشرية. ولذا، تتزايد أهمية النظر إلى "المجتمعات" على أنها مجموعات اجتماعية وثقافية مترابطة بشكل متسع، وأنها تضم مجموعات متنوعة من المعتقدات والقيم والهويات والفصائل.

كما يصعب على أرض الواقع تحقيق المشاركة الهادفة والشاملة والعادلة من قِبل جميع السكان المحليين، ولاسيما الأكثر فقراً وتهميشاً ممن سيهتمون بأوضاعهم المعيشية أكثر من التغيرات المناخية التي سيصبح الاهتمام بها ترفاً ورفاهية لا تتناسب مع الفقر المدقع أو الأمراض المتفشية. وهو ما يعني هيمنة النخبة على القضايا المناخية لتستمر إدارتها "من أعلى إلى أسفل" داخل المجتمع الواحد. وفي بعض الأحيان، فإن عملية "صُنع القرار التشاركي" تميل إلى التأثير سلباً في مصالح النخبة الحاكمة التي قد تكون هي المستفيد الأكبر من تدفق المساعدات المناخية، فتؤدي هذه العملية إلى تجاوز تلك النخبة الحاكمة وتحقيق مصالح الفقراء والضعفاء، ما قد يولد صراعاً مجتمعياً بين العامة والنخبة؛ إذ لا يمكن التقليل من شأن الأولويات المتضاربة والمتنافسة ومصالح النخب. فمن شأن الافتقار إلى "رأس

المال الاجتماعي" أن يمنع مختلف المواطنين من الاجتماع معاً لاتخاذ قرارات جماعية وديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُستدعى ويُضمّن خطاب "المشاركة" في الممارسة العملية ليصبح وسيلة توظفها الجهات الرسمية لإضفاء الشرعية على جهودها المناخية كي تلقى قبولاً عاماً للسياسات والتدخلات المخططة مسبقاً دون أن تحقق أياً من الأهداف التنموية التي قد تتحقق بتوجيه الأولويات والمعارف والثقافات المحلية. وقد تتركز جهود مكافحة التغيرات المناخية في المناطق الأكثر تضرراً، على نحو يحول دون توفير الدعم وتحقق عوائد التكيف المجتمعي لأعداد كبيرة من السكان. ويصدق هذا بشكل خاص في الحالات التي توجد فيها أنظمة سياسية مضطربة وفاسدة وجداول أعمال سريعة التغير. وفي حالات عدة، يغلب الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين وداخل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر موظفو المؤسسات والحكومات المحلية في بعض الأحيان إلى الخبرة الفنية والأموال والموارد والقدرات العمالية اللازمة لدمج التغيرات المناخية في السياسات الحكومية[19].

ويتفاقم الأمر سوءاً مع تعقيد الخصوصيات الثقافية، فيتراجع الاهتمام بالتنوع الواسع في العمليات الثقافية والاجتماعية التي تبلور وتصيغ السياسات المناخية. فلا تحظى الأبعاد الثقافية بالاهتمام الكافي، ويُنظر إليها عادةً بزوايا ضيقة وثابتة، تتجلى في تصوير الأعراف الثقافية المحافظة على أنها وسيلة لخنق التغيير الإيجابي. كما أن الثقافة تعمل بطرق معقدة ومتغيرة بطبيعتها، وقد تصبح عائقاً فعلياً لا عامل تمكين. ولا شك أن فهم تلك الهياكل الاجتماعية والثقافية الديناميكية أمر ضروري ضماناً للاستدامة الحقيقية لجهود مكافحة التغيرات المناخية[20] التي تتأثر بعوامل عدة تتجاوز التطورات الاقتصادية والتكنولوجية[21].

وعلى الرغم من الاهتمام النظري بالأبعاد الثقافية المؤثرة في جهود مكافحة التغيرات المناخية، تغيب الثقافة إلى حد كبير عن المناقشات الدولية المتعلقة بتلك التغيرات، ولا تُدمج الثقافة بشكل منهجي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو اتفاقية باريس أو تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ومن المهم بنفس القدر إدراج جميع جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك البعد البيئي، في السياسات الثقافية. وإن كان من المُتوقع أن تواصل اليونسكو جمع المزيد من الخبراء والمتخصصين حول هذا الموضوع، مع تسليط الضوء على القيمة المضافة للثقافة في مجابهة التغيرات المناخية، فضلاً عن الحاجة إلى تضمينها في عمليات صُنع القرار ذات الصلة[22]. كما يمكن القول إن الخطابات الدولية الراهنة غالباً ما تتبنى نهجاً نيوليبرالياً يضع المسؤولية على عاتق الفرد دون مراعاة عدم المساواة الاجتماعية والتباينات الثقافية الأوسع، والسياقات البيئية والتاريخية والمؤسسية. ومن الناحية العملية، تصعب التفرقة بين الجهود التنموية وجهود مكافحة التغيرات المناخية؛ فعمليات تخزين المياه في سنوات الجفاف يصعب تصنيفها بدقة، هل هي استجابة لتغيرات الأحوال الجوية المستمرة؟ أم استجابة للتغيرات المناخية؟[23].

وقد يخطط المسؤولون لمواجهة التغيرات المناخية في إحدى المناطق الساحلية، على سبيل المثال، ليصطدموا بجملة من العوائق الثقافية التي يمكن أن تبطئ أو توقف التقدم المرجو، لتراجع الاهتمام بالتغيرات المناخية أو ازدياد ضبابية الجهود المبذولة للتكيف مع التغيرات المحتملة أو تنامي الاعتقاد

بانعدام جدواها. فعلى الرغم من الإجماع الواسع على خطورة التغيرات المناخية، ينعدم اليقين بشأن حجم هذه التغيرات في ظل صعوبة التنبؤ بها على وجه الدقة. ولا شك أن انعدام الوعي من شأنه أن يقوض فاعلية الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية، وقد يتفاقم ذلك سوءاً في ظل انتشار الأمية وتراجع جودة التعليم وغياب الجهود التوعوية، ما يعني صعوبة تغيير كثير من الممارسات التقليدية التي تتراجع فاعليتها مع التغيرات المناخية المضطردة.

إذ يصعب على الأشخاص غير المثقفين التكيف مع التغيرات المناخية؛ فعندما يواجه المثقفون أنماط الطقس المتغيرة (كالجفاف المستمر، وعدم انتظام هطول الأمطار، وندرة المياه، وغير ذلك)، فإنهم يتمكنون من الوصول إلى المعلومات التي تسمح لهم بتغيير ممارساتهم الزراعية واختيار المزيد من المحاصيل المقاومة للمناخ، وذلك مقارنةً بأقرانهم غير المثقفين الذين سيتمسكون بالطرق التقليدية. وقد تقترن الثقافة بالأمية في بعض الحالات، كما حدث سابقاً في بيرو في عام 2016، عندما هدم القرويون نظام التحذير من الفيضانات، وفككوا الهوائيات في "بحيرة 513"، لأنهم اعتقدوا أنها المسؤولة عن "سرقة المطر وإرسال الجفاف". وجدير بالذكر أن هذه البحيرة هي واحدة من البحيرات التي تتشكل تحت الأنهار الجليدية الاستوائية في بيرو أثناء ذوبانها، وهي جزء من نظام أجهزة الاستشعار وكاميرات الفيديو وإشارات الراديو التي تطلق صفارات الإنذار إلى مجتمع المصب عند وقوع الكوارث[24].

ثالثاً: تجارب دولية

تتعدد التجارب الدولية التي يتجلى فيها تكييف جهود مكافحة تغير المناخ مع البيئات الاجتماعية والثقافية،[25] ويمكن في هذا الصدد استعراض بعض التجارب المتباينة التي تتوزع جغرافياً على ثلاث قارات، على النحو التالي:

1- بنغلاديش:

تُعد بنغلاديش واحدة من أكثر المناطق في جنوب آسيا عُرضة لمخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ كونها دلتا منخفضة تنخفض تضاريسها المسطحة بشدة، لتعاني من ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وموجات الحر. فعلى مستوى عدد الأشخاص المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحر، تُعد بنغلاديش سابع أكثر البلدان ضعفاً في العالم. كما تشير التقديرات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيصل إلى متر واحد بحلول عام 2070، ما سيؤدي إلى غمر 18% من أراضي بنغلاديش، بالإضافة إلى إعادة توطين 13 مليون شخص بشكل دائم. كما تتفاقم مشكلات الملوحة الناجمة عن تغير المناخ في جميع مناطقها الساحلية، وهو ما يهدد بدوره الإنتاجية الزراعية مع صعوبة الحفاظ على التنوع البيولوجي الساحلي وصحة الإنسان. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050، سوف ينزح شخص واحد من كل سبعة في بنغلاديش بسبب تغير المناخ، وقد يضطر ما يصل إلى 18 مليون شخص إلى النزوح بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وحده. وإذا استمرت مستويات سطح البحر في الارتفاع، ربما تفقد بنغلاديش منطقتها الجنوبية المنخفضة، ما يخلق فوضى اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة، ويسبب معاناة كبيرة لسكان المناطق الساحلية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

ومع ذلك، تقدم بنغلاديش تجربة رائدة على صعيد تكييف احتياجاتها التنموية المحلية واتجاهاتها الاقتصادية مع تغير المناخ. فقد أسهم التكيف المجتمعي في بناء المرونة من خلال جملة من الأدوات،

وفي مقدمتها دور منظمات المجتمع المدني التي أسهمت في توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تتناسب مع التداعيات المحتملة لتغير المناخ، وبناء مساكن مرنة منخفضة التكلفة في كل من الريف والحضر، مع التوسع في التقنيات الزراعية التكيفية[26]. وإلى جانب هذا، تبرز أيضاً المساعدات الإنمائية الحالية المعروفة باسم "مناهج سُبل العيش المستدامة" التي تعزز قدرة الأسر على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية من خلال تكثيف المخرجات الزراعية وتنويع الأنشطة الاقتصادية. ففي منطقة مونجلا بجنوب بنغلاديش، على سبيل المثال، تعمل بعض الأسر على الحد من تأثيرات التغيرات المناخية من خلال الحصول على تحويلات مالية من أفراد الأسرة العاملين في دكا، وزراعة محاصيل المياه العذبة في موسم الجفاف، وسرطان البحر في المياه المالحة في موسم الأمطار[27].

كما تبرز على صعيد الساحل الجنوبي الغربي لبنغلاديش جهود وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ، بالإضافة إلى العديد من المنظمات التنموية الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي رفعت وعي المواطنين، وكيفت أنشطتهم مع عواقب تغير المناخ في كل منطقة على حدة، وتبنت منظور النوع الاجتماعي والاستدامة الثقافية، ودعمت الأدوار التي يؤديها كل من الرجال والنساء في مجابهة هذا التغير، وغيرت من بعض الممارسات الزراعية، وساعدت على مواجهة مختلف التحديات في مجالات الزراعة والصحة والمياه والتمويل والهوية المجتمعية في العديد من المناطق، وقدمت قروضاً صغيرة للأشخاص المقيمين في المناطق المُعرضة للكوارث المناخية. وساعدت تلك القروض الفقراء على تبني خيارات تعزز قدرتهم على الصمود ولاسيما أنها تزامنت مع تقديم الإغاثة وتوفير معدات الصرف الصحي وتشييد مرافق مياه الشرب الآمنة. وأسهمت تلك الإجراءات في تعزيز رأس المال الاجتماعي والطبيعي في المجتمعات الساحلية، وتعزيز الاستدامة الثقافية لمختلف الأسر.

وساعدت الجهود المحلية على تعلم التدابير الفعالة لمجابهة تغير المناخ، وتخفيف الفقر في المجتمعات الساحلية، والاستعداد لمواجهة الكوارث، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع المشروعات الزراعية. كما علّمت المزارعين طرق استخدام التقنيات المُحسنة والبذور والمحاصيل عالية الإنتاجية لزيادة كمية الحصاد حتى في المناطق المغمورة بالمياه في المناطق الساحلية، وأكسبت المزارعين أيضاً بعض المهارات الفنية مثل أعمال الكهرباء والبلاط والخياطة، مع مراعاة النوع الاجتماعي في التدريب المقدم لمختلف سكان المجتمعات الساحلية. وأدى تمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال التدريب القائم على المهارات، إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، ولاسيما في المجتمعات الساحلية في جنوب غرب بنغلاديش[28].

ومن أبرز استراتيجيات التكيف، التي استخدمها سكان المناطق الساحلية في بنغلاديش على نحو يبرز كيفية دمج القيم المحلية في عمليات التكيف مع المناخ، اعتماد المحاصيل التي تتحمل الملوحة، وإنتاج الخضروات على السدود، والزراعة في المياه المالحة. وقد أدت زراعة الخضروات حول أحواض الجمبري، واستخدام المياه المنزلية للري وإنتاج الخضروات، وتجميع مياه الأمطار، والتشجير في الجزر؛ إلى مجابهة التأثيرات المناخية على المنطقة الساحلية في بنغلاديش.

كما تزايد دور المرأة في إنتاج الخضروات، وزراعة الأشجار، والطهي، وجلب المياه للعائلات، أثناء وبعد الكوارث، بجانب رعاية أفراد الأسرة وتخزين الطعام للكوارث، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من الأدوار المتعددة التي أدتها المرأة في بنغلاديش، فإنها تواجه العديد من التحديات بسبب طبيعة المجتمع الذكوري الذي ينكر أهمية عملها، بجانب قلة سيطرتها على أصول الأسرة، ومحدودية الوصول إلى

سوق العمل، وملكية الذكور للأراضي والماشية. كما تواجه النساء قيوداً على التنقل، وتتراجع فرصها في التعلم والتدريب واكتساب المهارات، ما يحد إلى حد كبير من قدرتها على التكيف مع المخاطر المناخية[29].

2- بوتسوانا:

تتزايد خصوصية منطقة بوبيروا في بوتسوانا التي تقدم نموذجاً وشكلاً مهماً للعلاقة بين البيئة الاجتماعية والثقافية من ناحية، والتغيرات المناخية من ناحية أخرى؛ وذلك بالنظر إلى دور التقاليد في إنتاج المعرفة، بجانب دورها في توجيه الممارسات الزراعية وتربية الماشية. فقد تمكن الجيل القديم من المزارعين في بوبيروا من التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة باستخدام الممارسات الزراعية المتوارثة عبر الأجيال، كما استُخدمت المعارف التقليدية المستندة إلى عمليات الرصد البيولوجية والفلكية والجوية للتنبؤ بالظروف الجوية والمناخية، إذ يلاحظ المزارعون ازدهار النباتات وسلوكيات الحيوانات والتشكيلات السحابية، وبموجبها يحددون المحاصيل الواجب زراعتها وأفضل التوقيتات لذلك.

أما على صعيد الجيل الجديد من المزارعين، فإن المعارف التقليدية المتوارثة من جيل إلى آخر لم تعد تجدي نفعاً مع التغيرات المناخية من ناحية، وتعدد العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الممارسات الزراعية من ناحية أخرى. كما يتراجع دور المعارف التقليدية على اختلاف مصادرها جراء فك الارتباط بين الريف والمزارعين وتنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من جانب الشباب، وكذلك تراجع الرغبة في التعلم، والخروج عن التقاليد المتوارثة. وهذا ما يعني أن عدداً قليلاً من المزارعين يمتلكون الآن المعرفة والمهارات اللازمة لتفسير المؤشرات المناخية التقليدية، فضلاً عن التغيرات المناخية التي تؤثر في مصداقية طرق التنبؤ التقليدية مع استمرار التقلبات المناخية على الرغم من الجهود المضطردة في هذا الصدد، ومنها جهود إدارة خدمات الأرصاد الجوية التي أتاحت مؤخراً التنبؤات المناخية الموسمية للمزارعين من خلال الإذاعة والتلفزيون وموظفي الإرشاد لتوعية المزارعين بظروف الجفاف القاحلة لتكييف ممارساتهم الزراعية؛ مثل ترتيب الأعلاف التكميلية للماشية، وتقليل حجم قطعانهم، وزراعة محاصيل مقاومة للجفاف، وغير ذلك[30].

وعلى الرغم من استخدام عدد من المزارعين للتنبؤات المناخية الموسمية لاتخاذ بعض القرارات الزراعية كالبذور المزروعة على سبيل المثال، فإن مخرجات ذلك لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب. وقد أرجع عدد كبير من المزارعين أسباب ذلك إلى افتقارهم إلى الموارد المالية أو التكنولوجيا أو العمالة اللازمة لتغيير ممارساتهم وفقاً للتنبؤات الموسمية، بجانب تشابك الثقافة مع الطرق الزراعية التقليدية، وخاصة لدى المزارعين الأكبر سناً، الذين أكد بعضهم أنهم سيواصلون الزراعة بالطرق التي لطالما استخدموها على الرغم من الظروف المناخية المتغيرة. كما أسهم الدين في رفض أي قرارات تُبنى على التنبؤات الموسمية، إذ رفض العديد من المزارعين تقبل قدرة البشر على التنبؤ بالمستقبل، اعتقاداً منهم أن الله سوف يحميهم في أوقات الأزمات، إذ تؤثر تلك التصورات المستندة إلى المعتقدات التقليدية والدينية في تقبل المزارعين لفكرة التكيف مع تغير المناخ.

ومن شأن ذلك أن يضع مزيداً من العراقيل أمام صانع القرار المحلي، ويزيد صعوبة تثقيف المزارعين وحثهم على متابعة التقلبات المناخية، إذ يتمسك المزارعون بطرق الزراعة التقليدية والأساليب

التقليدية للتنبؤ بالتقلبات المناخية. ومن ثم، تزداد الحاجة إلى تحسين دقة المعلومات المناخية المحلية، وتوجيه الممارسات الزراعية بشكل أفضل، وتفعيل أدوار المؤسسات التقليدية القائمة، وتعزيز الممارسات الزراعية التكيفية، وتفعيل أدوار الزعماء الدينيين لتوصيل الرسائل المناخية المهمة، ودمج التغيرات المناخية في الخطابات الدينية كما حدث سلفاً في أماكن أخرى في جنوب إفريقيا[31].

3- بوليفيا:

تتعرض سايبينا التي تقع في منطقة "الوديان الدافئة" في بوليفيا، والتي تتوسط السهول المرتفعة الغربية والأراضي المنخفضة الشرقية، لتغيرات مناخية حادة تؤثر في مواسم سقوط الأمطار، إذ تشهد هذه المنطقة موسماً ممطراً واحداً، هو أيضاً موسم الإنتاج الزراعي الرئيسي الذي تعتمد عليه غالبية الأسر، بجانب أحد الأنهار المحلية. فعندما تنخفض مستويات هطول الأمطار، يجف النهر لعدة أشهر وتتهدد الغابات. وعلى الرغم من وجود بعض عمليات الري، فإن الأساليب المستخدمة بدائية وغير فعالة. ومن شأن الإفراط في استخدام الأشجار والغابات كعلف للحيوانات ومصدر للطاقة، أن يهدد بإزالة الغابات بشكل جائر مع الفقدان التدريجي للتوازن الدقيق والتربة المنتجة. إذ تعاني تلك المنطقة إجمالاً من ندرة المياه، وتدهور الموارد، والتغير الدوري في أنماط هطول الأمطار، وتراجع الأمن الغذائي، إذ يتراوح متوسط هطول الأمطار بين 600 و700 متر سنوياً، ويعتمد سكان البلدة البالغ عددهم حوالي 3600 نسمة بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية لكسب عيشهم.

ويتجلى التكيف مع آثار التغيرات المناخية في تلك المنطقة في زيادة زراعة الشيريمويا (محصول فاكهة محلي) من أجل تنويع سُبل العيش وزيادة دخل الأسر من ناحية، واستحداث مشروعات تتنبأ بالارتفاعات المتوقعة في درجات الحرارة ومعدل سقوط الأمطار الكثيفة وغير المنتظمة والموسمية من ناحية أخرى، والدراسة المتأنية لتداعيات ذوبان الأنهار الجليدية الشديدة في جبال الأنديز على الفيضانات ونقص المياه المحتمل من ناحية أخيرة. ومن المُرجح أن تؤدي زيادة معدلات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب زيادة التقلب في معدلات سقوط الأمطار، إلى انخفاض حاد في كمية المياه المتاحة للزراعة والشرب[32].

ومع تلك الضغوط الإضافية الناجمة عن تغير المناخ، قد يضطر المزارعون إلى زراعة أراضٍ جديدة، وبالتالي التوسع في إزالة الغابات للحصول على الطاقة وتأمين مصدر لكسب العيش. وقد يؤثر تغير المناخ في زراعة الشيريمويا بسبب تغير الهيدرولوجيا وانخفاض رطوبة التربة؛ لأن هذه الفاكهة بحاجة إلى إمدادات مياه مستقرة. كما أن تدهور الأراضي وندرة المياه قد يزيدان من خطر المنافسة على الموارد الطبيعية. ولا يهدد تدهور التربة وإزالة الغابات، الإنتاجية الزراعية وسُبل عيش المزارعين فحسب، بل يهدد أيضاً نوعية المياه وتوافرها للسكان الذين يعيشون في اتجاه مجرى النهر. ومن المُتوقع أن تصبح التغيرات المناخية على اختلاف آثارها أكثر حدة، لتشمل ارتفاع درجات الحرارة، وهطول الأمطار بشكل متزايد دون انتظام، وزيادة وضوح الاختلافات بين موسمي الأمطار والجفاف. ونتيجة لذلك، تتزايد مخاطر الفيضانات والجفاف. وستؤدي هذه التغيرات إلى تدهور الأراضي، وتهديد سُبل العيش المحلية، وتقويض الجهود الحالية لتحسين التربة في المنطقة.

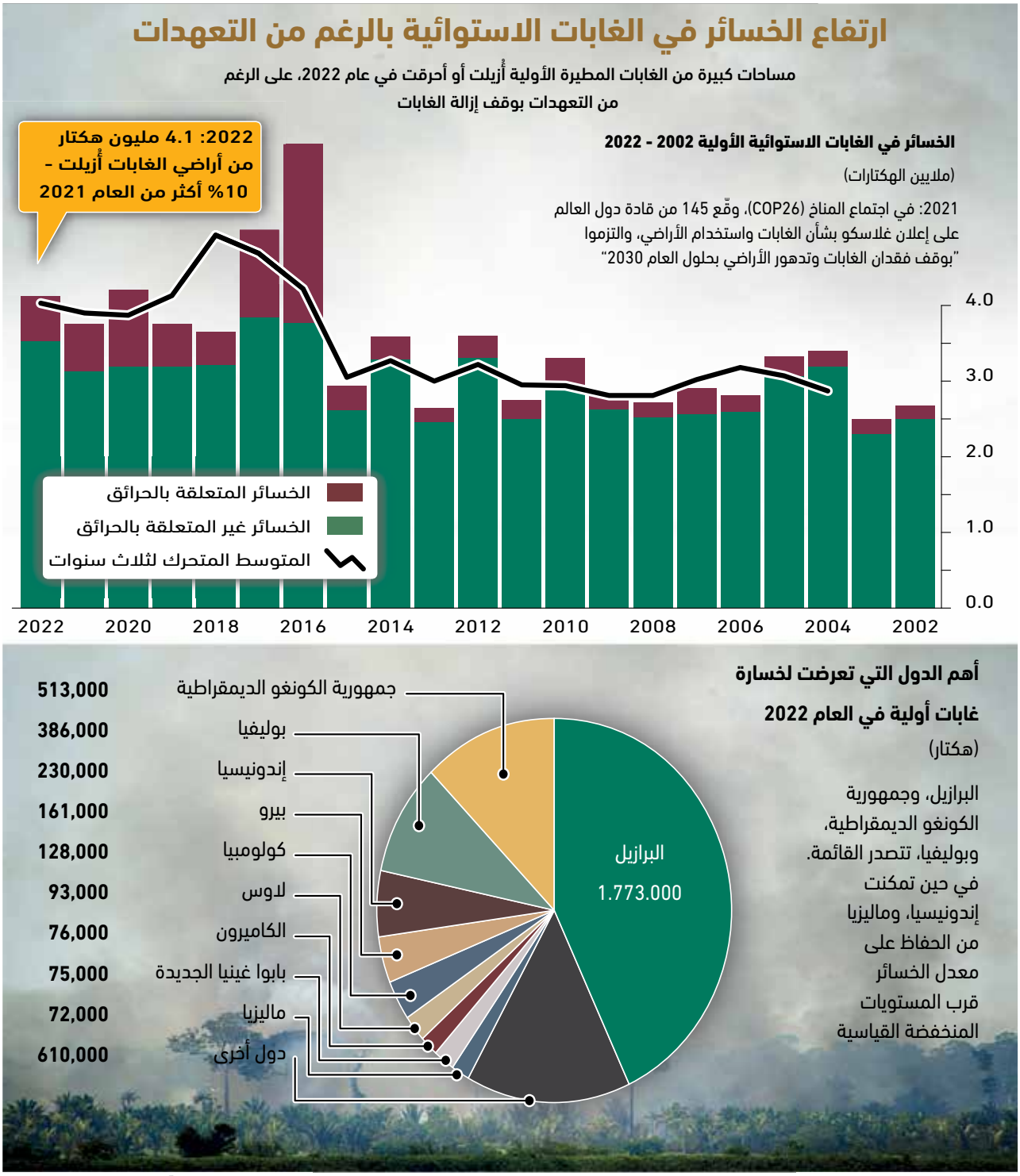

المصدر: World Resources Institute, University of Maryland
© جرافيك نيوز، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الصور: جتي

انفوجرافيك المستقبل
Future Infographic

وتبرز في هذا الصدد جهود مؤسسة "ناتورا"، وهي مؤسسة محلية غير حكومية دخلت في شراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوليفيا، لاستحداث مشروع لإدارة المياه والتربة يركز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما تدعم تلك المؤسسة المجتمعات المحلية في مواجهة التحديات المناخية وإدارة مجمعات المياه الرئيسية في الغابات التي تعمل كمنطقة عازلة وقائية ضد الفيضانات والتآكل والانهيارات الأرضية. كما طورت وأدارت مشاتل لتربية الأنواع المحلية، إذ تزرع الأشجار في مناطق تجمعات المياه لحماية التربة من هطول الأمطار الغزير. وبذلك، تسهم تلك الأنشطة التي يديرها المجتمع المحلي في تعزيز الإنتاج الزراعي وتوافر المياه، وبالتالي تحسين سُبل عيش أفراد المجتمع المحلي. كما تسهم مختلف مؤسسات المجتمع المدني في زيادة الوعي بتغير المناخ وتعلم أفضل ممارسات التكيف مع تداعياته. ومن ثم، يتعرف سكان البلديات، بما في ذلك الأطفال والشباب، إلى مخاطر تغير المناخ من خلال ورش عمل. كما تُعقد اجتماعات تشاركية لتوثيق التقلبات المناخية التاريخية والحالية ودراسة تأثيراتها في الإنتاج الزراعي، إذ تُعد تلك السجلات بمثابة قياسات أساسية يمكن من خلالها تقييم التغيرات البيئية المستقبلية، وتعبئة المجتمع، والاعتراف بمساهمة المتطوعين، وضمان المشاركة الشاملة[33].

وعليه، يمكن القول إن بوليفيا تعاني من ضعف نسبي في مواجهة تغير المناخ، ولاسيما أنها تعتمد على بعض التقاليد البالية في مواجهة المخاطر المناخية كما اتضح من تجربة أحد المجتمعات المحلية. ووُصفت بوليفيا بأنها أمام فرصة غير مسبوقة لإحداث تغيير اجتماعي إيجابي وعكس الأنماط العميقة من عدم المساواة والتمييز والفقر، بيد أن ضعفها الشديد أمام تغير المناخ يدلل على صعوبة إحداث تغييرات جذرية لصالح الفقراء والنساء والشعوب الأصلية، ما يزيد الحاجة إلى حدوث تغيير تدريجي في النهج المتبع للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها[34].

خاتمة:

لا يمكن التقليل من خطورة الظواهر الاجتماعية التي قد تنجم عن تغير المناخ، فمن شأن التكرار المتزايد للعواصف والفيضانات والبرد الشديد وموجات الحرارة الخطرة أن يفاقم سلباً معدلات التشرد والفقر في الداخل، والهجرة إلى الخارج. كما يهدد تغير المناخ ثقافات المجتمعات وأنماط معيشتها على الرغم من أهمية الثقافة كمورد مهم للتخفيف والتكيف مع هذه الظاهرة التي تتطلب جهوداً مجتمعية في مواجهتها. وبعبارة أخرى، فإن مجابهة تغير المناخ لها أبعاد اجتماعية وثقافية لا يمكن التقليل من أهميتها أو إنكار وجودها، كما تحدد الاستدامة الثقافية قدرة المجتمع على التكيف في مواجهتها. وفي هذا الإطار، تتعدد وتتنوع التجارب الدولية التي تدلل على الترابط بين البيئات الثقافية والاجتماعية من ناحية، وتغير المناخ من ناحية أخرى. وبالتالي يمكن الدفع بالطبيعة السياقية للتكيف المجتمعي والثقافي من جهة، وصعوبة الوصول إلى نموذج محدد يمكن تعميمه على مختلف الحالات من جهة أخرى. وينذر ذلك بانتشار نهج مجزأ يفتقر إلى الوضوح ويرتهن بالسياق المحلي دون إمكانية تعميمه لحسم طبيعة العلاقة بين تغير المناخ والبيئات الثقافية والاجتماعية والتنمية، التي تظل علاقة ديناميكية متغيرة ومركبة.

والأهم من ذلك أن الاهتمام بالبيئات الثقافية الاجتماعية قد لا يكون كافياً بمفرده لمواجهة بعض آثار تغير المناخ؛ فإن فشلت السياسات الحالية لمكافحة هذه الظاهرة، وارتفعت درجة حرارة الأرض

بمقدار 4 درجات مئوية أو أكثر، من المُرجح أن تغرق المدن الساحلية وتُنقل قرى كاملة من أماكنها، وأمام ذلك السيناريو لن يجدي التكيف الثقافي أو المجتمعي نفعاً. فالتغيرات المناخية ظاهرة عالمية لا تجدي معها نفعاً قولبة الحلول أو تنميط الاستجابات بمعزل عن السياقات التي تُطبق فيها تلك الحلول. لذا، يظل من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام للعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تدفع جهود مجابهة تغير المناخ أو تقوضها. وتكمن المعضلة الكبرى في أن ذلك الاهتمام لا بد أن يكون عالمي الطابع؛ إذ لا يمكن للجهود الفردية وحدها أن تعالج الانهيار المناخي والبيئي.

المراجع

1- Social Dimensions of Climate Change, **World Bank**, September 9, 2023, accessible at: https://shorturl.at/ilpO8

2- Hannah Reid, Mozaharul Alam, Rachel Berger, Terry Cannon, Saleemul Huq and Angela Milligan, Community-Based Adaptation to Climate Change: an Overview, **International Institute for Environment and Development**, January 2009, accessible at: https://shorturl.at/aemGT

3- Social Dimensions of Climate Change, World Bank, **Op.cit**.

4-Community-Based Adaptation to Climate Change, **United Nations Development Programme**, accessible at: https://shorturl.at/wzDF9

5- Bettina Koelle and Wendy Annecke, Community Based Climate Change Adaptation (CBA), **Adaptation and Beyond,** No. 1, 2010, pp. 1-4.

6- Lisa Schipper, Jessica Ayers, Hannah Reid, Saleemul Huq and Atiq Rahman, **Community-Based Adaptation to Climate Change Scaling it up** (Routledge, 1st Edition, 2014) p. 5.

7- Karen E. McNamara, Rachel Clissold, Ross Westoby, Annah E. Piggott-McKellar, Roselyn Kumar, Tahlia Clarke, Frances Namoumou, Francis Areki, Eugene Joseph, Olivia Warrick and Patrick D. Nunn, An Assessment of Community-Based Adaptation Initiatives in the Pacific Islands, **Nature Climate Change,** Vol. 10, 2020, pp. 628-629.

8- Thorsten Heimann and Bishawjit Mallick, Understanding Climate Adaptation Cultures in Global Context: Proposal for an Explanatory Framework**, Climate**, Vol. 4, No. 4, 2016, pp. 9-12.

9- Eric Hoddy, Simon Halliday, Jonathan Ensor, Christine Wamsler and Emily Boyd, Legal Culture and Climate Change Adaptation: An Agenda for Research, **Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change**, Vol. 14, No. 3, 2023, p. 825.

10- Neil Adger, Jon Barnett, Katrina Brown, Nadine Marshall and Karen O'Brien, Cultural Dimensions of Climate Change Impacts and Adaptation, **Nature Climate Change**, Vol. 3, No. 2, 2013, pp. 112-117.

11- Culture and Climate Change, **UNESCO**, accessible at: https://shorturl.at/fgtDM

12- Experts Highlight the Role of Culture for Climate Change Mitigation and Adaptation, **UNESCO,** February 24, 2020, accessible at: https://shorturl.at/cruC6

13- Danny Marks, Mucahid Mustafa Bayrak, Selim Jahangir, David Henig and Ajay Bailey, Towards a Cultural Lens for Adaptation Pathways to Climate Change, **Regional Environmental Change**, Vol. 22, No. 1, 2022, p. 22.

14- Community-Based Adaptation to Climate Change, United Nations Development Programme, **Op.cit**.

15- Bettina Koelle and Wendy Annecke**, Op.cit**.

16 -صدفة محمد، كيف يمكن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع المناخ في مصر؟: دروس من الدول النامية، **حلول للسياسات البديلة**، 13 مارس 2023، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/nDJZ6

17- Sam Greene and Anne Schulthess, Community Based Adaptation (CBA), **weADAPT**, accessible at**:** https://shorturl.at/gDHT1

18- Jessica Ayers and Tim Forsyth, Community-Based Adaptation to Climate Change, **Environment: Science and Policy for Sustainable Development**, Vol. 51, No. 4, 2009, pp. 22-31.

19- Patrick Kirkby, Casey Williams and Saleemul Huq, A Brief Overview of Community-Based Adaptation, **International Centre for Climate Change and Development,** April 2015, accessible at: https://shorturl.at/gryIT

20- Roger Few, Dian Spear, Chandni Singh, Mark G. L. Tebboth, Julia E. Davies and Mary C. Thompson-Hall, Culture as a Mediator of Climate Change Adaptation: Neither Static nor Unidirectional, **Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change**, Vol. 12, No. 1, 2021, p. 687.

21- Jonas Ø Nielsen and Anette Reenberg, Cultural Barriers to Climate Change Adaptation: A Case Study from Northern Burkina Faso, **Global Environmental Change**, Vol. 20, Issue 1, February 2010, pp. 142-152.

22- Experts Highlight the Role of Culture for Climate Change Mitigation and Adaptation, UNESCO, **Op.cit**.

23- Hannah Reid, Mozaharul Alam, Rachel Berger, Terry Cannon, Saleemul Huq and Angela Milligan, **Op.cit**.

24- Are Illiteracy and Culture Barriers to Climate Adaptation?, **Climate Adaptation Platform**, June 30, 2022, accessible at: https://shorturl.at/fEMPQ

25- Danny Marks, Mucahid Mustafa Bayrak, Selim Jahangir, David Henig and Ajay Bailey, **Op.cit**, p. 23.

26- The Third Pole, Climate Change Adaptation and Disaster Risk Reduction in Bangladesh, **The Third Pole**, December 12, 2019, accessible at: https://shorturl.at/iFJMY

27- Jessica Ayers and Tim Forsyth, **Op.cit**, pp. 22-31.

28- Sajal Roy, Shristi Tandukar and Utsab Bhattarai, Gender, Climate Change Adaptation, and Cultural Sustainability: Insights from Bangladesh, **Frontiers in Climate**, Vol. 4, 2022, accessible at: https://shorturl.at/buvCT

29- **IBid**.

30 - Roger Few, Dian Spear, Chandni Singh, Mark G. L. Tebboth, Julia E. Davies and Mary C. Thompson-Hall, **Op.cit**, p. 687.

31 - **IBid**.

32- Community-Based Adaptation to Climate Change, United Nations Development Programme, **Op.cit**.

33- **IBid**.

34-Bolivia: Climate Change, Poverty and Adaptation in Bolivia, **Oxfam International**, October 2009, accessible at: https://shorturl.at/zBS13

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات تصدر يومياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وغيرها من الأنشطة والإصدارات، وترسل عبر البريد الإلكتروني.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر كل شهرين، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

دراسات خاصة: سلسلة دراسات غير دورية تركز على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل.

التقرير الاستراتيجي: تقرير يصدر سنوياً عن المركز، ويركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

مؤشرات المستقبل: تقرير غير دوري يرصد ويحلل أبرز المؤشرات وقواعد البيانات واستطلاعات الرأي العالمية والإقليمية.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما ينشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

فعاليات المستقبل: ينظم المركز عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة، وحلقات النقاش، والدورات التدريبية).

ISSN: 2616-583X

جميع حقوق النشر محفوظة © 2023